ISSN: 1112-4210
EISSN: 2588-2139
مجلة الحقيقة
مجلد: 17 عدد: 01 السنة 2018

إدارة الرئيس الأمريكي ترامب والاتفاق النووي الإيراني: استمرارية أم انسحاب ؟

تاريخ استلام المقال: 2018/03/23 تاريخ قبول المقال 2018/06/08

د. صورية عباسة دربال
كلية الحقوق والعلوم السياسية
دكتوراه في القانون الدولي والعلاقات السياسية الدولية
abbassaderbal_soraya@yahoo.fr

الملخص:

يعتبر الاتفاق النووي الإيراني الذي تم التوصل إليه في عهد إدارة الرئيس الأمريكي "أوباما"، من أهم الاتفاقات التي من شأنها وضع حد للتوتر بين الطرفين في ظل التغيرات الدولية التي تعرفها المنطقة، الأمر الذي يوحي بأن أي تخمين للمساس به ولا سيما بعد فوز "ترامب" في الانتخابات الرئاسية والذي هدد ومنذ الحملة الانتخابية بإلغاء هذا الاتفاق الذي وصفه بالكارثي، يجعل هذا الأخير مضطرا إلى أخذ عدة عوامل في الحسبان في حالة التفكير بإلغاء أو حتى إدخال تعديلات عليه، قد يصعب عليه الإقدام عليها في ظل المعطيات التي تحيط بهذا الاتفاق.

الكلمات المفتاحية: إيران؛ الاتفاق النووي؛ ترامب؛ الشرق الأوسط؛ المقاومة؛ القوة النووية؛ العقوبات.

Astract:

The Iranian nuclear deal, reached under the Obama administration, is one of the most important agreements that would put an end to the tension between the two parties in light of the international changes that the region knows. This suggests that any speculation about it, especially after Trump's victory The presidential elections, which have threatened to abolish this agreement, since the election campaign, have called for a number of factors to be taken into account in the case of thinking about canceling or even modifying it, which may be difficult for them to take under the circumstances surrounding the agreement.

Keywords: *Iran; Nuclear Agreement; Trump; Middle East; Resistance; Nuclear Power; Sanctions.*

المقدمة:

يعتبر الاتفاق النووي الإيراني أكبر انتصار للدبلوماسية والذي تحقق في عهد إدارة الرئيس الأمريكي أوباما إلى جانب الدول الدائمة العضوية بالإضافة إلى ألمانيا وبمباركة مجلس الأمن الدولي بموجب القرار رقم 2231 الصادر عنه، ليأتي بعد ذلك دونالد ترامب ومنذ حملته الانتخابية ليتوعد بتمزيق هذا الاتفاق تارة وإعادة النظر فيه تارة أخرى لاعتباره أسوأ اتفاق توصلت اليه أمريكا على حد تعبيره الأمر الذي يثير مخاوف أطراف الاتفاق وإيران حول هذه المواقف المتذبذبة لترامب، خاصة بعد إعلانه عن انسحاب بلاده من اتفاقية باريس للمناخ، **وهو ما يدفعنا للتساؤل عن مدى بقاء التزام ترامب بهذا الاتفاق ؟ وما هي احتمالات تراجعه عنه في ظل التداعيات والانعكاسات والتحديات التي تواجهه في هذا الإطار؟** ولاسيما في ظل التأييد الدولي الذي يحيط بإيران وخاصة دول الاتفاق التي تؤكد على التزامها ببنوده في ظل تأييد مؤسساتي دولي والذي تقوده الوكالة الدولية للطاقة الذرية، كل ذلك سنحاول الإجابة عنه من خلال هذين المبحثين:

المبحث الأول: محددات صياغة الاتفاق النووي الإيراني وآثاره.

المبحث الثاني: التحديات التي تواجه الاتفاق في ظل إدارة دونالد ترامب.

المبحث الأول: محددات صياغة الاتفاق النووي الإيراني وآثاره

مجلة الحقيقة ISSN: 1112-4210
مجلد: 17 عدد: 01 السنة 2018 EISSN: 2588-2139

تعود العلاقات التي تجمع بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران إلى أواخر القرن 18م، حيث عرفت هذه الأخيرة اتفاقا خلال فترة حكم الشاه محمد رضا البهلوي عام 1941[1] واستمرت إلى غاية الثورة الإسلامية التي عرفت توترا بعد وصول الخميني إلى السلطة، إلا أنه وبالرغم من ذلك استمرت العلاقات ولو أنها كانت تتم في سرية ولم تبدو للعلن[2]، ولعل الأمر يعود إلى وجود عوامل قوية من جانب كلا الطرفين عملت على استمرار هذه العلاقة و فرضت على الأطراف المعنية بهذا الاتفاق وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية صياغته، الأمر الذي يدفعنا للتساؤل حول هذه العوامل المؤثرة في صياغة هذا الاتفاق ؟ هذا من جهة، وكذا الآثار المترتبة عنه بشقيها الإقليمي والدولي من جهة أخرى؟

المطلب الأول: العوامل المؤثرة في صياغة الاتفاق النووي الإيراني

تعتبر إيران دولة محورية نظرا للموقع الجيواستراتيجي الذي تحتله من جهة، والأهمية العسكرية والاقتصادية التي تكتسيها من جهة أخرى، الأمر الذي خلق نوعا من التنافس بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية باعتبار أن هذه الأخيرة لديها أطماع في منطقة الشرق الأوسط وتسعى للعب دور الريادة فيها، وزيادة على كل ذلك فقد زادت أحداث 11 سبتمبر من حدة تأزم هذه العلاقات ولاسيما بعد تصريح الرئيس الأمريكي جورج وولكربوش الذي قسم فيه العالم إلى أخيار وأشرار واعتبر إيران محور الشر إلى جانب كل من سوريا وكوريا الشمالية.[3]

وعليه وبناء على ما تقدم ، يتضح بأن كل من إيران والولايات المتحدة الأمريكية ترتكز على عوامل وأسباب تدفعها إلى ضرورة الاتفاق ووضع حد لهذا التوتر، وهذا ما سنتعرض إليه من خلال النقطتين المواليتين لنسلط الضوء في النقطة الثالثة على مدى استجابة هذا الاتفاق لهذه العوامل والمؤثرات.

1- الدوافع التي أحدثت التحول في السياسة الأمريكية تجاه الملف النووي الإيراني:

[1]- أحمد محمد عمر المدني، **العلاقات الأمريكية الإيرانية وتأثيرها على الوضع الفلسطيني الداخلي 2006-2009**، مذكرة ماجستير، معهد العلوم السياسية، جامعة الأزهر، فلسطين، 2010، ص. 16.

[2]- **نفس المرجع**، ص. 20.

[3]- وليد عبد الناصر، **"إيران وجماعات العنف السياسي في الشرق الأوسط"**، مجلة السياسة الدولية، العدد 13، القاهرة، 1993، ص. 17.

تعتبر العلاقات بين البلدين و خاصة الولايات المتحدة الأمريكية محاطة بجملة من الأسباب تفرض عليها إتباع أسلوب المفاوضات للوصول إلى الاتفاق والتي نجد من بينها:

– أن إيران باتت تشكل خطرا كبيرا يهدد مصالحها في الشرق الأوسط خاصة بعد التطور السريع الذي عرفته هذه الأخيرة في مجال الأسلحة النووية ودون مساعدة من أية دولة أخرى.

– دعم إيران لحركات المقاومة في فلسطين تجاه حركة حماس وفي لبنان تجاه حزب الله وهذا ما يشكل خطرا على حليفتها إسرائيل.[1]

– إدراك الولايات المتحدة الأمريكية للدور الذي يمكن أن تلعبه إيران دون دول المنطقة في حربها على الإرهاب ولاسيما بعد أحداث11 سبتمبر 2001، حيث أعربت إيران عن موقفها الداعم للولايات المتحدة الأمريكية بإنقاذ أي قوات أمريكية تتعرض للاعتداء في المنطقة وموقفها المؤيد لضرب طالبان.[2]

– الأهمية السياسية التي تكتسيها إيران نظرا للعلاقات التي تجمعها بدول الجوار كسوريا ولبنان أو حتى مع دول مجلس التعاون الخليجي حتى وقت قريب، بالإضافة إلى العامل الجغرافي الذي تحتله إيران باعتبار أنها تجمع بين ثلاث قارات هي أوروبا وإفريقيا وآسيا، وكذا الوضع الاقتصادي الذي تملكه باعتبارها تتوفر على بنية اقتصادية قوية تتمثل في الثروات الطبيعية على رأسها النفط والغاز الطبيعي باحتياطي عالمي يقدر بنسبة 10% بالنسبة للنفط و15% بالنسبة للغاز، فهي ثاني دولة في العالم بعد روسيا من حيث امتلاكها لاحتياطي الغاز ورابع دولة عالميا من حيث الاحتياطي النفطي.[3]

كل هذه المقومات جعلت من الولايات المتحدة الأمريكية تعيد النظر في حساباتها الإستراتيجية المتعلقة بتغيير طريقة التعامل مع الملف النووي الإيراني في سبيل حفاظها على

---

[1]– برادلي أثابر، **السلام الأمريكي والشرق الأوسط**، دار العربية للعلوم، بيروت، 2004، ص. 51.

[2]– عايدة العلي سري الدين، **الحرب الأمريكية على أفغانستان والعالم الإسلامي**، دار الهدى، بيروت، 2002، ص. 432.

[3]– حسن نافعة، **محددات الأمن في الخليج العربي: رؤية عامة**، مركز الدراسات السياسة والإستراتيجية، القاهرة، 2000، ص. 58.

دورها الاستراتيجي في المنطقة.هذا وفي المقابل كان لإيران ما يبرر تمسكها بهذا التطور الذي حققته فيما يتعلق بهذا الملف.

2- الدوافع التي شجعت إيران على التمسك بحقها في امتلاك السلاح النووي:

إن الرفض الأمريكي لامتلاك إيران للسلاح النووي لم يزد هذه الأخيرة إلا إصرارا وتعنتا لعدة أسباب يمكن أن نحددها كما يلي:

- التأكيد على استقلاليتها وقوتها للتخلص من التبعية والهيمنة التي عرفتها إيران في ظل احتلال الأتراك والروس والبريطانيين والأمريكان.[1]

- تأمين نفسها ولاسيما أنها محاطة بثلاث قوى نووية تتمثل في كل من روسيا وكازاخستان من الشمال وإسرائيل من الغرب والهند وباكستان من الشرق.[2]

- تنويع قدراتها الطاقوية وعدم اعتمادها على النفط لتحقيق التنمية.[3]

- تقوية مكانتها على الصعيد الإقليمي والدولي وتدعيم قدراتها التفاوضية في شتى المجالات لحصد أفضل المكاسب.

- التأكيد على قدراتها العسكرية في سبيل تأكيد معادلة البقاء للأقوى من خلال تدعيم قوتها العسكرية بهذا السلاح الذي يعتبر أهم مؤشر على قوة أية دولة.[4]

- التمكن من تخفيف الحظر، أي أن هناك أهدافا اقتصادية تسعى إيران إلى تحقيقها من خلال هذا الاتفاق حيث يمكنها استرداد حوالي سبعة مليارات من الدولارات المجمدة لدى البنوك الأمريكية إلى جانب عودة بعض الشركات الغربية للعمل في مجال الاستثمار.

3- مدى استجابة الاتفاق للعوامل المؤثرة ودوافع كلا الطرفين لإبرامه:

[1] - حسام مطر، **هل تخشى الغرب برنامج إيران النووي؟**
http :www.telvau.netindex.aspx?pid :210754httm/05/07/2005
تاريخ الإطلاع 2016/07/02.

[2]- مريم غربي، **السياسة الخارجية تجاه إيران: دراسة حالة البرنامج النووي الإيراني**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم السياسة والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2013، ص. 83.

[3]- أحمد عبد الحليم، **"خريطة القوى النووية في الشرق الأوسط في أوائل القرن الحادي والعشرين"**، مجلة المستقبل العربي، العدد 271، بيروت، سبتمبر 2001، ص. 134.

[4]- فتحي محمود أنيس، **الأمن القومي الإيراني: مصادر التهديد وآليات المواجهة**، مركز الإمارات للبحوث والدراسات الإستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة، 2006، ص. 361.

في هذا السياق سنتعرض لمدى مواءمة هذا الاتفاق مع الأهداف التي دفعت بكلا الطرفين للإقدام على إبرامه.

أ- بالنسبة لإيران:

نص الاتفاق على أهم الأهداف التي كان يسعى إيران إلى تحقيقها من خلاله وهو الإفراج عن جانب من أرصدة إيران المجمدة.

- استمرار إيران في التخصيب وفي البحث لتطوير أجهزة الطرد المركزي لمدة عشر سنوات.

- إمكانية إيران من تصدير واستيراد الأسلحة مع دراسة كل حالة على حدا.

- رفع العقوبات الاقتصادية والمالية المفروضة على إيران من طرف الدول الأوربية والولايات المتحدة الأمريكية.[1]

- السماح لإيران بتصدير اليورانيوم المخصب.[2]

ب- بالنسبة لدول 5 + 1:

في مقابل هذه الامتيازات التي منحت لإيران بموجب هذا الاتفاق وضعت هذه الأخيرة كل الاحتياطات اللازمة لضمان تنفيذه كما يلي:

- تنفيذ الاتفاق بالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

- إعادة فرض العقوبات على إيران في ظرف 65 يوما في حالة عدم الالتزام بتنفيذ الاتفاق.

- السماح للأمم المتحدة بزيارة كل مواقع إيران النووية وكذا بدخول المفتشين إلى المواقع المشبوهة بما في ذلك المواقع العسكرية.

---

[1] –Timothée VILLARS, Nucléaire iranien :5 questions pour comprendre la crise provoquée par Trump ,http:www.nouvelobs.com,publié le 09/05/2018,Vu le 26/05/2018.

[2]– محمد ماهر الزيات، **الاتفاق النووي الإيراني وتداعياته الإستراتيجية**، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، مصر، 2013/12/3، ص. 21.

ISSN: 1112-4210
EISSN: 2588-2139

وعليه نجد أن هذا الاتفاق قد أحدث الفارق بالنسبة لإيران حيث ارتفعت عملتها مباشرة إلى نسبة ثلاثة بالمائة مقابل الدولار الأمريكي، هذا وقد أفرجت الولايات المتحدة الأمريكية عن حوالي 8 مليار دولار من الأرصدة الإيرانية المجمدة لديها[1] إلى جانب كسب تأييد الرأي العام الإيراني على إثر هذا الانفراج الاقتصادي هذا من جانب تحديد المكاسب، أما من حيث تعداد السلبيات نجد أن هناك من اعتبر أن هذا الاتفاق يخدم إيران من جهة الاحتفاظ ببرنامجها النووي مثلما يسمح لإسرائيل بامتلاكه. أما الغرب وباعتباره الطرف المقابل في هذا الاتفاق فقد نجح في تعطيل أو تأخير البرنامج الإيراني في سبيل الوصول إلى القنبلة النووية لعدد من الأشهر. [2]

المطلب الثاني: الآثار الدولية والإقليمية المترتبة عن الاتفاق النووي الإيراني

يعتبر الاتفاق النووي الإيراني أهم إنجاز على الإطلاق تم التوصل إليه في عهد الرئيس الأمريكي أوباما نظرا لما سيحدثه من تحولات سياسية واقتصادية في العلاقات الشرق أوسطية والعالمية، فما هي يا ترى أهم الانعكاسات والتداعيات التي سيفرزها هذا الاتفاق على الصعيدين الإقليمي والدولي ؟

في البداية لا بد أن نعرج على رصد أهم الآثار التي أفرزها هذا الاتفاق بالنسبة لإيران والتي نجدها تكمن في:

1- آثار الاتفاق النووي بالنسبة لإيران:

- تحقيق أرباح تقدر بـ 40 مليار دولار من عائدات النفط بالإضافة إلى رفع سقف الإنتاج إلى 3.797 مليون برميل يوميا بعد التفاوض الذي أجرته إيران مع منظمة الدول المصدرة للنفط (OPEC).

---

[1]- أحمد عدلي، **الحالة الاقتصادية في إيران وتداعيات هذا الاتفاق**، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، مصر، 2013/12/3، ص. 23.

[2]-Michel MAKINSKY, Après le discours de Donald TRUMP sur L'Iran :L'accord nucléaire en sursis ?,http:/Translate.google.com.Vu le 24/05/2018.

– تحقيق نمو اقتصادي في الثلث الأول من السنة الموالية للاتفاق يقدر بحوالي 6.5 % مقابل 1.9 % خلال سنة 2013.[1]

– تجديد أسطول الطائرات المدنية بعد أربعين سنة تقريبا.

– احتفاظها بحقها في تخصيب اليورانيوم بطريقة قانونية مع إمكانية التعاون مع روسيا والدول الأوربية في هذا المجال.

– الإفراج عن الأموال الإيرانية المجمدة في البنوك الأجنبية بنسبة 700 مليون دولار شهريا.

– الاعتراف الدولي بشرعية النظام الإيراني والذي افتقد منذ ثورة الخميني لعام 1979. [2]

2– الآثار الإقليمية للاتفاق النووي الإيراني:

يعتبر الاتفاق الإيراني انتصارا كانت الجمهورية الإسلامية تصبو إليه من خلال إحكام سيطرتها لتحقيق هيمنتها الإقليمية خاصة بعد نجاحها في اختراق بعض الدول كلبنان وسوريا واليمن والعراق ودعم المقاومة الفلسطينية مستخدمة في ذلك عدة دوافع كحقوق الشيعة أو المقاومة أو محاربة إسرائيل.

هذا وقد جاء هذا الاتفاق ليعطي دفعا إيجابيا من وجهة نظرنا باعتباره انه حقق لإيران حقها في التحول إلى دولة نووية فضلا عما انجر عنه من تحرير لاقتصادها والاحتفاظ ببنيتها التحتية النووية وهذا ما سيزيد من تواجدها في منطقة الشرق الأوسط وهو ما يثير مخاوف بعض الدول العربية وعلى رأسها السعودية والبحرين حيث تعرف دول الخليج موقفا غير موحد ومتأرجح بين مؤيد ورافض لهذا الاتفاق وذلك نظرا لخوفها من مستقبل التوازنات السياسية في المنطقة وتأثير إيران عليها[3]، ومما أكد ذلك إعلانها الصريح للدور الذي يمكن

---

[1]– راجع : مركز الجزيرة للدراسات، **تقرير حول أرباح اتفاق جنيف وتكاليفه**، من+شورات مركز الجزيرة للدراسات، نوفمبر 2014. Studies al Djazeera net/ar/position stimat/2013/11/20131128124318392745.htm.Vu le 23/07/2017.

[2]– عبد الجليل المدهون، **أمن الخليج: العراق وإيران والمتغير الأمريكي**، مركز الإمارات للبحوث والدراسات الإستراتيجية، أبو ظبي، 2009، ص. 48.

[3]– سليمان بن يوسف الدوسري، **"السنة والشيعة في السعودية"**، مجلة المجلة، الهيئة المصرية للكتاب، العدد 1602، القاهرة، مصر، 2014، ص. 32.

مجلة الحقيقة ISSN: 1112-4210
مجلد: 17 عدد: 01 السنة 2018 EISSN: 2588-2139

أن يعطى لإيران كحافز للإقدام على توقيع هذا الاتفاق[1]، أما بالنسبة لآثار هذا الاتفاق على سوريا فإننا نجد أنه قد أحدث الفارق بعد تراجع الولايات المتحدة الأمريكية عن الهدف المعلن بإسقاط نظام الأسد وإدراك الدور الذي يمكن أن تلعبه إيران في حل هذه الأزمة.[2]

هذا وقد تأكد نفس الدور الذي يمكن أن تلعبه إيران في العراق من خلال تعويل الوزارة الخارجية الأمريكية أثناء المحادثات مع إيران بشأن العراق على حث طهران للضغط على حكومة المالكي لحل الأزمة بأسلوب غير طائفي.[3]

أما بالنسبة لإسرائيل فقد اعتبرت هذا الاتفاق خطأ تاريخيا لأنها ترى فيه تهديدا لبقائها ومصالحها في المنطقة.

3- الآثار الدولية للاتفاق النووي الإيراني:

وهنا نرصد هذه الآثار من عدة جوانب نجد أن أهمها يكمن في:

- إعطاء شرعية لميلاد قوة نووية وعلمية متكافئة مع الدول الكبرى وما سيترتب عن ذلك من وجوب التعاون الدولي المتبادل.

- إحداث التحول في اقتصاديات دول الشرق الأوسط وأوربا وشرق آسيا بعد عودة إيران من خلال رفع الحظر الاقتصادي عليها، الأمر الذي حرك آمال كل من ألمانيا وفرنسا والصين وروسيا في التعاون الصناعي والتجاري مع إيران.

- محمد عز العرب، **"التداعيات المحتملة للاتفاق النووي الإيراني على دول الخليج"**، مجلة الشرق الأوسط، مركز بحوث الشرق الأوسط، العدد 62، جامعة عين شمس، القاهرة، 2014، ص. 12.

[1]- التقرير الإستراتيجي العربي 2008-2009، **نظام الشرق الأوسط بين العسكرة والعولمة**، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، ط1، 2010، ص. 277.

[2]- **تأثيرات الاتفاق النووي الإيراني الغربي على دول الخليج**، 2014/06/11
تم الإطلاع عليه في 2017/07/22
http://ncmes.org/er/publications/middle-east. papers/167.

[3]- بثينة الشيوعي، **خفايا التقارب الإيراني الأمريكي في المنطقة وتداعياته على دول الجوار**، 2015/01/06.
تاريخ الإطلاع 2017/07/23. http:/www.dassapost.com/irounirantamericaous-raprochement

مجلة الحقيقة ISSN: 1112-4210
مجلد: 17 عدد: 01 السنة 2018 EISSN: 2588-2139

– تحقيق التكافؤ بين المحور الغربي الذي تقوده أمريكا والمحور الشرقي من خلال عودة منظمة شنغهاي التي تضم كل من الصين وروسيا وإيران.[1]

– إحداث المزيد من التقارب الروسي الإيراني والصيني في محاولة لعقد معاهدة عسكرية محددة زمنيا لمواجهة الخطر الذي قد يواجهها في حالة تراجع الرئيس الأمريكي ترامب عن الاتفاق وهو ما نستبعده من وجهة نظرنا ونعتبره تهورا من الجانب الأمريكي نظرا للمخاطر الجسيمة التي قد تنجر عنه.

– انهيار أسعار النفط بعد التحاق إيران باعتبارها ثاني دولة تملك احتياطا من البترول والغاز.[2]

هذا بالنسبة للآثار الدولية التي أفرزها الاتفاق على المدى القريب لأنه وإلى جانبها نجد آثار دولية مرتقبة على المدى البعيد والتي تتمثل أساسا في:

– إحداث سباق نووي في المنطقة من خلال عدد من القوى الإقليمية كالسعودية وتركيا في محاولة منها لتحقيق التوازن بينها وبين إيران.[3]

– تحول النظام العالمي إلى عالم بلا أقطاب واتجاه النظام الإقليمي إلى خلق عدد من القوى الإقليمية كمصر وإيران وتركيا والسعودية وإسرائيل لأخذ دور القيادة.[4]

المبحث الثاني: التحديات التي تواجه الاتفاق في ظل إدارة دونالد ترامب

بعد الاتفاق الذي توصلت إليه إيران مع دول 5+1 في 14 جويلية 2015 والذي قضى بمنعها من تنفيذ تجارب صواريخ باليستية لمدة ثماني سنوات إلى جانب تقليص قدرات برنامجها النووي مقابل رفع العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها، دخل هذا الاتفاق حيز

---

[1]– ريهام باهي، **"الاتفاق النووي الإيراني وتداعياته الإقليمية والدولية"**، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر، جانفي 2017، ص. 171.

[2]– ريهام باهي، **نفس المرجع**، ص. 173.

[3]- François NICCOULLAUD, Sortir par le haut de la crise nucléaire avec Iran, http://niccoullau.blogspot.t.com,18/10/2017,Vu le 24/05/2018.

[4]– سالي إسحاق، **"الآثار المتوقعة للاتفاق"**، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، جانفي 2017، مصر، ص. 176.

النفاذ في جانفي 2016 وتم إضفاء الشرعية عليه من خلال القرار رقم 2231 الصادر عن مجلس الأمن بعد أسبوع واحد من توقيع الاتفاق والذي أكد على منع إيران من إجراء تجارب للصواريخ الباليستية القادرة على حمل رؤوس نووية.[1] وعليه وبعد كل هذه الإنجازات يأتي ترامب ومنذ حملته الانتخابية ليتوعد بإلغائه وتمزيقه باعتباره أسوأ اتفاق أبرمته أمريكا في تاريخها. فهل بإمكان ترامب الإقدام على إلغاء الاتفاق أو حتى تعديله ؟ وما هي أهم التحديات التي تواجهه في قيامه بهذه الخطوة في ظل الشرعية التي اكتساها هذا الاتفاق سواء من طرف الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن وألمانيا، أو من طرف مجلس الأمن في حد ذاته باعتباره أعلى هيئة تنفيذية في المجتمع الدولي الحالي ؟ وكذا ما هي التداعيات التي يمكن أن تترتب على مثل هذه التصريحات أو التصرفات التي تحققت في ظل إدارة أوباما والذي اتبع سياسة خارجية قائمة على الخيار الدبلوماسي في حل الملف النووي الإيراني؟

المطلب الأول: التحديات القانونية

تعتبر إدارة الرئيس الأمريكي ترامب من أكثر الإدارات التي قادت أمريكا وأثارت جدلا كبيرا في ظل تذبذب المواقف التي يتبناها هذا الأخير ولاسيما فيما يتعلق بالملف النووي الإيراني، أي تنوع موقفه بين تمزيق الاتفاق أثناء الحملة الانتخابية من جهة، وإعادة النظر فيه وفرض المزيد من العقوبات على إيران بعد توليه الإدارة الأمريكية من جهة أخرى، الأمر الذي يدفعنا للتساؤل عن إمكانية احترام ترامب للاتفاق النووي الإيراني خاصة إذا أخذنا في الحسبان قيامه بالإعلان عن انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من اتفاقية باريس للمناخ وانقلابه على موقف الإدارة السابقة المتعلقة بإعادة بعث العلاقات مع كوبا والدعوة إلى عزل إيران من جديد والتقرب من السعودية ؟

وعليه وفي خضم كل هذه المعطيات، هل بإمكان ترامب المساس بهذا الاتفاق سواء إلغاء أو تعديلا في ظل التحديات القانونية التي تواجهه في هذا الإطار ؟

---

[1] –قرار رقم 2231 الصادر عن مجلس الأمن في الجلسة رقم 7488 بتاريخ 2015/07/20.بموجب الوثيقة رقم S/RES/22315(2015)–

في حقيقة الأمر نجد أن هناك حوافز قانونية تحول دون الإقدام سواء على التلويح بالإلغاء أو حتى التعديل باعتبار أن هذا الاتفاق تم إبرامه برعاية الأمم المتحدة وتصديق مجلس الأمن الدولي ضمن مجموعة 5+1[1]، وعليه نجد انه حتى وإن لجأ ترامب مستقبلا إلى إعادة التغيير في موقفه فإن خياراته ستكون محدودة لاعتبار أن الاتفاق ليس ثنائيا وإنما متعدد الأطراف يشمل خمس دول عظمى هي روسيا والصين وفرنسا وإنجلترا وألمانيا، الأمر الذي يجعل إلغاءه انتهاكا للقانون الدولي زيادة على ذلك لا دول أوربا ولا دول الجوار الإيراني تريد إلغاء الاتفاق.[2]

وعليه حتى وإن أراد ترامب تحقيق ذلك فعليه الذهاب إلى مجلس الأمن الدولي بعد الكونغرس الأمريكي وذلك من أجل إقناع أطراف الاتفاق الآخرين إما لإجراء تعديلات بإدخال إضافات أو تغييرات على بنود الاتفاق وهذه الخطوة أصعب من الذهاب إلى الكونغرس لأن لها آثار سياسية بين أطراف الاتفاق إلى جانب غياب الحجة باعتبار أن إيران تلتزم بالشروط التي ينص عليها الاتفاق.

المطلب الثاني: التحديات السياسية والاقتصادية

تعتبر التحديات السياسية والاقتصادية مؤشرا آخر يتعين على ترامب أخذه في الحسبان في حالة إقدامه على خطوة نقض أو تعديل هذا الاتفاق لما لها من تداعيات من شانها المساس بكل الأطراف بدون استثناء.

1- التحديات السياسية:

ونجدها تكمن في:

---

[1]- أحمد ناجي قمحة، **"إدارة ترامب وقضايا الشرق الأوسط: حدود التغيير"**، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 2017/07/22، تاريخ الاطلاع يوم 2017/08/14. www.siyassa.org.eg/news/M970.asspx.

- Trump Frappe l'Iran: des sanctions mais conserve l'accord nucléaire, 18/07/2017, www.journaldemontreal.com, vue le 28/07/2017.

[2]- هدى الفاتح، **خيارات دونالد ترامب في التعامل مع الاتفاق النووي**، المركز العربي للبحوث والدراسات، القاهرة، 2017/04/12، ص. 12.

وراجع أيضا: Yves BOURDILLON, Nucléaire iranien :le dilemma de Trump, http://www.lesechos.Fr/.../Vu le 26/05/2018

ISSN: 1112-4210
EISSN: 2588-2139

– تراجع مصداقية الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الأوربيين والدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن والأمم المتحدة والعالم ككل، خاصة في مسألة كانت تؤرق العالم ولاسيما المنطقة العربية الإسلامية.

– ترشيح فكرة عدم الالتزام بالاتفاقات الدولية مما يوحي بعدم الثقة في العلاقات المتبادلة فهي مجرد معاهدات تربط بين دولة وأحد الأحزاب جمهورية أو ديمقراطية وليس بين دولة ودولة لأن ذلك يقضي بالوفاء بالالتزامات المتبادلة أي بمجرد فوز أحد الأحزاب بالانتخابات قد يفضي إلى وضع حد للالتزامات الدولية التي أبرمت في ظل الإدارة السابقة وهو أمر غير مقبول من وجهة نظر قانونية دولية، وهو ما نسجله من خلال إدارة ترامب والاتفاق النووي الإيراني الذي أبرم في عهد إدارة الرئيس أوباما.

– دفع إيران إلى استكمال ما بدأت فيه فيما يتعلق ببرنامجها النووي مما يعني بقاء التوتر في المنطقة.

– إثارة غضب الأوربيين الذين كانوا طرفا في النزاع باعتبار أن تصعيد التوتر من شأنه أن يؤثر عليها سلبا من جميع النواحي سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية.[1]

– الدفع بدول المنطقة العربية إلى التسابق نحو التسلح ولاسيما فيما يتعلق بدول الخليج.

– تحقيق الرضا الإسرائيلي باعتبار أن إسرائيل عملت إلى جانب دول عربية على الحيلولة دون توقيع هذا الاتفاق.

– حاجة الولايات المتحدة الأمريكية لإيران نظرا للدور البارز الذي تلعبه هذه الأخيرة في سوريا ومحاربة تنظيم الدولة الإسلامية، فضلا عن دورها في العراق واليمن فيما يتعلق بالحوثيين.

– تأكيد الوكالة الدولية للطاقة الذرية في أربعة تقارير متتالية على احترام إيران لبنود الاتفاق مما يوحي بعدم وجود مبرر لنقض الاتفاق أو إعادة التفاوض بشأنه.[2]

---

[1]– هدى الفاتح، **نفس المرجع** ، ص. 13.

[2]– علي الدين هلال، **"التأثيرات المحتملة للاتفاق"**، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، جانفي 2017، مصر، ص. 179.

2- التحديات الاقتصادية:

في هذا الإطار نجد أن هذه التحديات تمس بجميع العناصر دون استثناء كما يلي:

- ممارسة المزيد من الضغط الأمريكي الاقتصادي على إيران، فبالرغم من أن إيران كانت ومنذ 1979 تعاني من الحصار الاقتصادي الذي أرهق الشعب الإيراني وبعدما حققت المبتغى من هذا الاتفاق برفع هذا الحظر، ها هي أمريكا تحاول من جديد إيقاعها في هذا الفخ، غير أنه يتعين هنا أن تنتبه إدارة ترامب إلى أن إيران سيعمل على حشد دول غربية لإقناعها بأن الحق يقع على أمريكا لأنها هي من قامت بنقض هذا الاتفاق بل ولابد أن يعي الرئيس الأمريكي بأن الشعب الإيراني سيقتنع بأن إيران دولة معتدى عليها وسيدعم حكومته.[1]

- التكاليف التي ستتحملها أمريكا في حالة تمزيق الاتفاق نظرا للاحتياطات الأمنية التي ستأخذها لمواجهة المخاطر التي سيتحملها المواطن الأمريكي.

- ارتفاع مستوى التبادل التجاري بين إيران وأوربا بنسبة 43% في النصف الأول فقط من عام 2016، مما يوحي بأنها باتت منفذا اقتصاديا بالنسبة لأوربا والذي لن تقدم على التضحية به في مقابل تهور ترامب تجاه الاتفاق.[2]

الخاتمة:

تحدد موقف دونالد ترامب من الاتفاق النووي الإيراني والذي وصفه بالكارثي منذ حملته الانتخابية غير أنه وفي المقابل من ذلك لا يملك سياسة محددة تجاهه، الأمر الذي يفتح

و راجع أيضا: Le rapport de L'AIEA prouve que L'Iran respecte l'accord sur le nucléaire (officiel iranien),French.xinhuanet.com/25/05/2018/c-137206659.htm,publié le 25/05/2018.Vu le 27/05/2018.

للمزيد كذلك راجع : Nucléaire iranien :Le respect par L'Iran de ses obligations nucléaires et balistique salué malgré des suspicions de transfert d'armes, Conseil de sécurité, Nations Unies,786SE,CS/12685,18/01/2017,Vu le 24/05/2018

[1]- **تقرير حول أرباح اتفاق جنيف وتكاليفه**، مرجع سابق.

[2]- أحمد قنديل، **"تأثير الاتفاق على موازين القوى في مجال الطاقة"**، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر، جانفي 2017، ص. 184.

المجال أمامه لإتباع عدة خيارات نجد أن أهمها يكمن في فرض المزيد من العقوبات الاقتصادية على إيران وهذا ما بدا جليا من خلال إجراء إيران لتجربة الصاروخ الباليستي، في حين يبقى الخيار العسكري مستبعدا من وجهة نظرنا لاعتبار أن السياسة الأمريكية لا تتمركز في يد الرئيس فقط وإنما يوجد إلى جانبه مؤسسات أخرى كالكونغرس وباقي وسائل اتخاذ القرار في الولايات المتحدة الأمريكية.

وعليه وبناء على ما تقدم نجد أن الرئيس الأمريكي ترامب وفي ظل كل المتغيرات التي تعرفها المنطقة يملك حلين لا ثالث لهما، وهما إما الانسحاب الأحادي من الاتفاق أو إقناع باقي الدول بوضع حد لهذا الاتفاق.

وهنا لابد أن تأخذ هذه الدول في الحسبان المركز القوي الذي باتت تحتله إيران بعد الاتفاق نتيجة لما حققته من مكتسبات اقتصادية وسياسية تجعلها قادرة على ضرب المصالح الأمريكية في المنطقة ولاسيما بعد الحشد الواسع من المؤيدين الذي أصبح يحيط بإيران وعلى رأسها روسيا والإتحاد الأوربي، إلى جانب الدور الذي باتت تلعبه إيران في كل من سوريا والعراق ولبنان واليمن ودعمها للمقاومة الفلسطينية.

إن هذه المؤشرات من شأنها أن تحدث الفارق في سياسة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب وتدفعه إلى عدم التسرع والتهور في التفوه بمواقف يصعب عليه تنفيذها في ظل كل هذه المعطيات.

قائمة المراجع:

1- المؤلفات:

- أثابر برادلي، **السلام الأمريكي والشرق الأوسط**، دار العربية للعلوم، بيروت، 2004.

- أنيس فتحي محمود، **الأمن القومي الإيراني: مصادر التهديد وآليات المواجهة**، مركز الإمارات للبحوث والدراسات الإستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة، 2006.

- سري الدين عايدة العلي، **الحرب الأمريكية على أفغانستان والعالم الإسلامي**، دار الهدى، بيروت، 2002.

- نافعة حسن، **محددات الأمن في الخليج العربي: رؤية عامة**، مركز الدراسات السياسة والإستراتيجية، القاهرة، 2000.

2- المقالات:

-المقالات باللغة العربية :

- إسحاق سالي، **"الآثار المتوقعة للاتفاق"**، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، جانفي 2017، مصر .
- باهي ريهام، **"الاتفاق النووي الإيراني وتداعياته الإقليمية والدولية"**، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر، جانفي 2017 .
- الدوسري سليمان بن يوسف، **"السنة والشيعة في السعودية"**، مجلة المجلة، الهيئة المصرية للكتاب، العدد 1602، القاهرة، مصر، 2014.
- عبد الحليم أحمد، **"خريطة القوى النووية في الشرق الأوسط في أوائل القرن الحادي والعشرين"**، مجلة المستقبل العربي، العدد 271، بيروت، سبتمبر 2001.
- عبد الناصر وليد، **"إيران وجماعات العنف السياسي في الشرق الأوسط"**، مجلة السياسة الدولية، العدد 13، القاهرة، 1993 .
- عز العرب محمد، **"التداعيات المحتملة للاتفاق النووي الإيراني على دول الخليج"**، مجلة الشرق الأوسط، مركز بحوث الشرق الأوسط، العدد 62، جامعة عين شمس، القاهرة، 2014 .
- قمحة أحمد ناجي، **"إدارة ترامب وقضايا الشرق الأوسط: حدود التغيير"**، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 2017/07/22 .
- قنديل أحمد، **"تأثير الاتفاق على موازين القوى في مجال الطاقة"**، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر، جانفي 2017 - هلال علي الدين، **"التأثيرات المحتملة للاتفاق"**، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، جانفي 2017، مصر .

-المقالات باللغة الأجنبية :

-Timothée VILLARS, Nucléaire iranien : 5 questions pour comprendre la crise provoquée par Trump, http:www.nouvelobs.com,publié le 09/05/2018, Vu le 26/05/2018.

- Michel MAKINSKY, Après le discours de Donald TRUMP sur L'Iran : L'accord nucléaire en sursis ?, http:/Translate.google.com.Vu le 24/05/2018.

– غربي مريم، **السياسة الخارجية تجاه إيران: دراسة حالة البرنامج النووي الإيراني**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم السياسة والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2013.

– المدني أحمد محمد عمر، **العلاقات الأمريكية الإيرانية وتأثيرها على الوضع الفلسطيني الداخلي 2006–2009**، مذكرة ماجستير، معهد العلوم السياسية، جامعة الأزهر، فلسطين، 2010.

4– قرارات مجلس الأمن الدولي :

–قرار رقم 2231 الصادر عن مجلس الأمن في الجلسة رقم 7488 بتاريخ 2015/07/20.بموجب الوثيقة رقم S/RES/22315(2015)

5– التقارير:

أ– التقارير باللغة العربية :

– التقرير الإستراتيجي العربي 2008–2009، **نظام الشرق الأوسط بين العسكرة والعولمة**، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، ط1، 2010.

– الزيات محمد ماهر، **الاتفاق النووي الإيراني وتداعياته الإستراتيجية**، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، مصر، 2013/12/3.

– عدلي أحمد، **الحالة الاقتصادية في إيران وتداعيات هذا الاتفاق**، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، مصر، 2013/12/3.

– الفاتح هدى، **خيارات دونالد ترامب في التعامل مع الاتفاق النووي**، المركز العربي للبحوث والدراسات، القاهرة، 2017/04/12.

– المدهون عبد الجليل، **أمن الخليج: العراق وإيران والمتغير الأمريكي**، مركز الإمارات للبحوث والدراسات الإستراتيجية، أبو ظبي، 2009.

– مركز الجزيرة للدراسات، **تقرير حول أرباح اتفاق جنيف وتكاليفه**، منشورات مركز الجزيرة للدراسات، نوفمبر 2014. تم الاطلاع عليه في 2017/07/23.

ب– التقارير باللغة الأجنبية :

– Le rapport de L'AIEA prouve que L'Iran respecte l'accord sur le nucléaire (officiel iranien),French.xinhuanet.com/25/05/2018/c-137206659.htm,publié le 25/05/2018.Vu le 27/05/2018.

– Nucléaire iranien : Le respect par L'Iran de ses obligations nucléaires et balistique salué malgré des suspicions de transfert d'armes, Conseil de

sécurité, Nations Unies,786SE,CS/12685,18/01/2017,Vu le 24/05/2018.

6- مواقع الأنترنت:

- بثينة الشيوعي، **خفايا التقارب الإيراني الأمريكي في المنطقة وتداعياته على دول الجوار**، 2015/01/06.

http:/www.dassapost.com/irounirantamericaous-raprochement

تاريخ الإطلاع 2017/07/23.

- **تأثيرات الاتفاق النووي الإيراني الغربي على دول الخليج**، 2014/06/11 .تم الإطلاع عليه في 2017/07/22

.http://ncmes.org/er/publications/middle-east. papers/167

- حسام مطر، **هل تخشى الغرب برنامج إيران النووي؟**

http :www.telvau.netindex.aspx?pid :210754httm/05/07/2005

تاريخ الإطلاع 2016/07/02.

- TRUMP frappe l'Iran: Des sanctions mais conserve l'accord nucléaire, 18/07/2017, www.journal de Montreal.com, vu le 28/07/2017.